http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2026) السنة الثامنة - الجمعة (28) كانون الثاني 2011

غوتيرس: ٦٠٠٠ مسيحي فروا بعد حادثة سيدة النجاة

الحكومة تدرس مقترحاً دولياً لإعادة ملايين النازحين العراقيين

متابعة/ المدى

بدأت الحكومة العراقية بدراسة تطبيق خطة أممية لإعادة ملايين النازحين إلى الداخل والهاربين إلى الخارج إلى بلدهم ومناطق سكناهم، مع التأكيد على أن تكون هذه العودة طوعية، ومع ضرورة الحفاظ على التنوع العراقي قوميا ودينيا باعتباره بلداً يضم كل جذور الحضارات، وأن يتم إغلاق معظم ملفات الهجرة والنزوح في نهاية العام الحالي.

وقدم هذه الخطة المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيرس إلى المسؤولين العراقيين الذين التقاهم في بغداد خلال اليومين الماضيين يتقدمهم رؤساء الجمهورية جلال طالباني والحكومة نوري المالكي ومجلس النواب أسامة النجيفي إضافة إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري وزعيم الكتلة العراقية أياد علاوي.

وهذه الزيارة للمفوض الأممي إلى العراق هي الأولى منذ تشكيل الحكومة الجديدة أواخر الشهر الماضي. ويمكن وصف الخطة بأنها وطنية تقودها الحكومة وبدعم ومشاركة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وتستهدف توفير المناخ المناسب لمئات آلاف المشردين داخل وخارج البلاد للعودة إلى ديارهم.

وأبلغ غوتيرس المسؤولين العراقيين أن الخطة تتضمن أهدافاً واضحة لمعالجة القضايا الأمنية وإعادة الاندماج وقضية الممتلكات حتى يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

وتشمل الخطة إستراتيجية لدمج المشردين داخلياً في المناطق التي فروا إليها إذا فضلوا البقاء حيث هم. وترتكز هذه العودة على ضرورة أن تكون طوعية لأن إجبار الناس على العودة إلى ديارهم حيث ينعدم الأمن أمر غير مقبول، كما ترى المفوضية مشيرة إلى ترحيل العديد من العراقيين مؤخراً من دول أوروبية عدة قسراً، وهو أمر ترى أنه مرفوض تماماً.

وتشدد الخطة على "ضرورة الحفاظ على تنوع العراق الذي يضم كل جذور الحضارات، موضحة أن انتهاء ملف اللاجئين والنازحين العراقيين سيتم في وقت قريب بعد أن تم تغيير العمل من تقديم المساعدة إلى خطة إيجاد الحلول".

أوضاع اللاجئين مزرية

تشير إحصائية رسمية لمفوضية اللاجئين إلى أن عدد اللاجئين العراقيين بلغ نحو ثلاثة ملايين لاجئ خارج البلاد ومليون مهجر في الداخل. ويوجد حاليا ١٩٦ ألف لاجئ عراقي في سوريا والأردن ولبنان، بينما تشير تقديرات المفوضية إلى وجود ١,٣ مليون مشرد داخلي يعيش نصف مليون منهم في أوضاع معيشية مزرية.

وقال غوتيرس في مؤتمر صحفي في ختام زيارته إلى بغداد "هؤلاء الأشخاص يعيشون في أوضاع مزرية للغاية فهم بلا مأوى أو يعيشون في مناطق عشوائية ويشعرون باليأس وعلينا أن نوفر المساعدة الإنسانية لأكثر الفئات احتياجا".

وقد انتهت المفوضية مؤخرا من مشروع يهدف لبناء أو إعادة بناء ٢٠ ألف منزل في المناطق المدمرة في أنحاء البلاد.

وأشار المفوض السامي إلى أنه "بينما انخفض عدد اللاجئين العراقيين المسجلين مع المفوضية في البلاد المجاورة، إلا أنهم ما زالوا في أوضاع هشة حيث يعاني الآلاف من مشاكل صحية مزمنة، كما أن هناك أعدادا كبيرة من الأسر تعيلها النساء".

واعتبر عمليات الترحيل القسري التي تمارسها بعض الدول الأوربية بحق اللاجئين العراقيين منافية لحقوق الإنسان. وجاء هذا الرفض الأممي ردا على قيام بعض الدول الأوربية بإجبار اللاجئين العراقيين على العودة إلى بلادهم بذريعة "تحسن الوضع الأمني" في العراق.

وأشار غوتيريس إلى انه "بالرغم من التحسن الأمني الذي يشهده العراق في غالبية مناطقه ولا سيما التي عانت تهجيرا قسرياً خلال أحداث العنف الطائفي لكن ذلك لا يعني أن الوضع استقر تماما".

وقد أدت عمليات العنف الطائفي هذه التي شهدها العراق في الفترة بين مطلع عام ٢٠٠٦ ونهاية عام ٢٠٠٧ إلى موجات نزوح إلى داخل البلاد وخارجها.

وأوضح غوتيريس أن مفوضيته ورغم مساعيها لإغلاق ملف اللاجئين العراقيين إلا أنها تعارض الترحيل القسري للعراقيين الذي قامت به بعض الدول الأوربية. وأضاف أن "عملية عودة اللاجئين إلى العراق يجب أن تكون طوعية لا قسرية".. مشددا على ضرورة توفير الأجواء المناسبة لعودتهم. وبالرغم من محاولات الحكومة العراقية لإعادة اللاجئين العراقيين إلى البلاد من بدول مجاورة إلا أن محاولاتها لم تنجح إلا بإعادة عدد قليل حسب تقديرات الأمم المتحدة.

معوقات العودة

الشعور بعدم الأمان ليس العقبة الوحيدة التي تمنع مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين والنازحين في الداخل من العودة لديارهم، إنما هناك عقبات اقتصادية تحول أيضاً دون عودة كثيرين. وفي هذا المجال قال غوتيريس "من المهم التأكيد على أن مسألة العودة لا تتعلق بالأمن فحسب.. تحدثت إلى كثيرين فتكلموا عن الحاجة لمساكن ووظائف وتعليم". وأكد أن "الأمن شرط مهم ولكنه ليس الوحيد.. ظروف المعيشة هي الأهم لضمان عودة ناجحة".

وتراجع العنف في العراق تراجعا حادا خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن ذروته في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ولكن التفجيرات وأعمال القتل ما زالت مستمرة.

وتستهدف معظم أعمال العنف الأغلبية المسلمة ولكن في الأشهر المنصرمة استهدفت سلسلة من الهجمات الأقلية المسيحية.

وأوضحت المفوضية العليا للاجئين الشهر الماضي إن حوالي ألف أسرة مسيحية أو ستة آلاف شخص فروا إلى كردستان العراق أو إلى دول المنطقة منذ الهجوم على كاتدرائية الكاثوليك السريان ببغداد في ٣١ تشرين الأول الماضي في عملية تبناها تنظيم دولة العراق الإسلامية الذراع العراقي لتنظيم القاعدة.

ويعيش كثيرون من النازحين إلى الداخل في فقر بمخيمات غير نظيفة منذ سنوات. ففي مخيم ام البنين، وهو واحد من ٩٤ مخيما أقامتها المفوضية للنازحين في بغداد، يعيش حوالي ٦٠٠ شخص في أكواخ من غرفة واحدة أسقفها متداعية وتغطيها البطاطين التي كثيرا ما يتسرب منها الماء حين تهطل الأمطار. وتغطي مياه الصرف الطرق المترية خارج المخيم. وسارع المسؤولون بتنظيف المخيم ورفع أكوام الأنقاض والقمامة قبل زيارة غوتيريس له الاثنين الماضي.

ويأمل غوتيريس أن تتمكن الحكومة العراقية الجديدة من وضع "خطة شاملة" لإنهاء معاناة اللاجئين والنازحين العراقيين مع مضي البلاد قدما في تنفيذ استثمارات ومشروعات إعادة بناء ضخمة. وقال انه بعيدا عن المخاوف الأمنية ينبغي أن توفر الحكومة مسكنا مناسبا وخدمات صحية وتعليم وتعويضات عن الممتلكات.

وأضاف "ثمة الكثير ينبغي عمله، إذا شاركنا جميعا الحكومة العراقية والمجتمع الدولي يمكن ان ننظر للوضع الحالي على انه بمثابة بداية لإنهاء أزمة النزوح في العراق".

وقال إن البطالة والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية تشكل العائق الأكبر أمام عودة النازحين واللاجئين العراقيين إلى أماكن سكناهم. وأضاف "أكدت غالبية الأشخاص الذين تحدثنا إليهم أن انعدام فرص العمل أكثر أهمية من القلق الناجم عن الأوضاع الأمنية".

وأشار إلى عودة أكثر من ٨٩ ألف لاجئ إلى العراق خلال السنوات الثلاث الماضية، لكنه أوضح أن معدل العودة قد تباطأ مؤخرا، وواصل طالبو اللجوء الجدد التسجيل لدى المفوضية في البلدان المجاورة.

وقال أن اكثر من ٤٥٦ الف نازح قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية بين مطلع العام ٢٠٠٨ وأواخر العام ٢٠١٠.

خطة عراقية للعودة

من جهته قال وكيل وزارة الهجرة والمهجرين أصغر الموسوي إن خطة المفوضية السامية للاجئين تتزامن مع خطة أخرى وضعتها الوزارة للانتهاء من ملف النازحين والمرحلين داخليا. وأشار إلى انه قد تم طرح هذه الخطة على مجلس النواب، مؤكدا أن الوقت قد حان الآن لوضع حد لهذه المشكلة من خلال إعادة النازحين إلى أماكنهم الأصلية أو دمجهم في الأماكن التي يقيمون فيها حاليا.

وفي هذا الإطار فقد أعلنت الوزارة اليوم عن مواصلة المشاريع الخاصة ببناء المجمعات السكنية المخصصة للمهجرين. وقال مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في الوزارة علي شعلان موحان عن انجاز نسبة ٥١ بالمئة من عملية بناء المجمع السكني في محافظة ميسان الجنوبية الذي يضم ٣٠٠ وحدة سكنية مع ملحقاته كافة وخدماته، ومنها مدرسة ابتدائية ومركز صحي ومسجد وبناية للإدارة ووحدة للإطفاء وأسواق تجارية، مشيراً إلى أن المشروع ينفذ من قبل وزارة الإسكان والإعمار خلال فترة ١٨ شهراً. وأضاف انه تم البدء أيضاً بتنفيذ مشروع ثان في محافظتين جنوبيتين فيشمل بناء ٣٠٠ دار في الديوانية و٩٠ دارا في البصرة بالتعاون مع مجلس اللجوء الدنماركي.

المسيحيون بين الهروب وإعادة التوطين

من ناحية أخرى تنتظر عائلات مسيحية عراقية نزحت من المناطق التي تشهد أعمال عنف إلى إقليم كردستان العراق، إتمام إجراءات إعادة توطينها في دول غربية عبر منظمة الهجرة الدولية، فيما تبحث عائلات أخرى عن طرق للهجرة غير الشرعية، ويفضل آخرون البقاء في كردستان.

ويقول أبو سارة (رفض كشف اسمه الحقيقي)، الذي يعيش موقتاً في أربيل بعد نزوحه من بغداد، إنه ينتظر رداً من المنظمة، بعدما أنهى إجراءات تقديم طلب للهجرة إلى الولايات المتحدة "لأنها الدولة الوحيدة التي أبدت استعداداً لاستقبال لاجئين عراقيين".

ويضيف: "سيتوقف الحكم على المعطيات وقناعة المسؤولين في المنظمة وأسباب طلب الهجرة، والوضع في العراق ليس خافياً على أحد".

أما سمير الخوري، الذي فر من بغداد أيضاً، فأعد العدة لهجرته المتوقعة إلى الولايات المتحدة. ويقول: "يجب أن يكفلك شخص ما هناك، ونحن لدينا أقارب بما يكفي ليكفلونا، وسنلتحق بهم. لا توجد تكاليف للسفر، وحتى تذكرة الطيران تدفعها منظمة الهجرة، على أن يكتب طالب اللجوء تعهداً بسداد ثمنها".

ويوضح أسباب مغادرته إقليم كردستان العراق قائلاً: "الوضع هنا آمن والحياة مستقرة، لكننا لا نجيد اللغة الكردية، ويلزمنا وقت طويل كي نتمكن من إجادتها، إضافة إلى أن فرص العمل لا تدر دخلاً كافياً، والأهم من ذلك، نريد أن نشهد استقراراً نهائياً في حياتنا في بلد بعيد من العراق... تعبْنا من الكر والفر والسفر والانتقال المستمر".

غير أن آخرين لم يطيقوا الانتظار للبت في طلبات هجرتهم، وقرروا اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية. ومن هؤلاء هيفاء دانيال، التي تخطط للسفر إلى ألمانيا بعدما هاجر ابناها إلى هناك قبل أكثر من عام. تقول هيفاء إن ابنيها "حصلا على الإقامة بعد وصولهما، لأن ألمانيا تمنح تراخيص إقامة للاجئين من الأقليات العراقية بسرعة".

وتضيف: "الآن ليس عندي ما يشدني هنا، عائلتي موجودة في ألمانيا، وأنتظر أن يردني خبر في أي وقت لالتحق بهما. اتفقنا مع سمسار يعرف هذه الطرق والبلدان التي سنمر بها وصولاً إلى ألمانيا، ولم تبق سوى الترتيبات الأخيرة لتكتمل المجموعة التي تضم مواطنين عراقيين وأجانب من جميع الأديان والقوميات، وتبدأ رحلتنا".

وتتحمل العائلات التي تهاجر بطرق غير شرعية تكاليف باهظة للرحلة تصل إلى ١٥ ألف دولار لكل شخص، لذا فإن الراغبين في السفر بهذه الطريقة هم قلة، نظراً إلى عدم تمكن غالبية العائلات من السفر دفعة واحدة وتحمُّل التكاليف كلها، ويكتفي بعضها بإرسال شخص أو شخصين، على أن تُستكمَل لاحقاً إجراءات اللحاق بهم بطرق لجوء رسمية.

لكن بعض المسيحيين اختاروا البقاء في إقليم كردستان ورتبوا أوضاعهم لسكن دائم. يقول علاء توما، الذي قَدِمَ مع عائلته من بغداد ويسكن مدينة أربيل حالياً، إن «الظروف مناسبة جدا للعيش والإقامة، فالإقليم جزء من العراق، والمواطن هنا في موطنه معزز وليس مهاجراً يتصدق عليه الآخرون».

وأشار إلى أن "إقليم كردستان العراق يشهد أوضاعاً أمنية مستقرة. صحيح أن هناك غلاءً في أسعار الإيجارات والأسواق، لكن هذا هو حال جميع المواطنين. العائلات التي قدمت مثلنا من مناطق أخرى يجب أن تبذل جهداً أكبر لإتقان اللغة الكردية، أو على الأقل فهمها، والبحث عن فرص عمل مناسبة. أنا لي في أربيل الكثير من الأقارب والأصدقاء الذين كنت أعرفهم في بغداد، أضف إلى ذلك أنك مازلت في العراق، لذا أنا مطمئن ومرتاح".

واستقبل إقليم كردستان العراق أكثر من ألف عائلة مسيحية نزحت إليه منذ الاعتداء على كنيسة سيدة النجاة في بغداد نهاية تشرين الأول الماضي، الذي راح ضحيته نحو ٦٠ قتيلاً، فيما تقدر إحصاءات غير رسمية تراجع عدد المسيحيين في العراق من نحو مليون ونصف المليون إلى أقل من ٧٥٠ ألفاً منذ الغزو الأميركي العام ٢٠٠٣.

وأوعز رئيس الإقليم مسعود بارزاني بتشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الداخلية لاستقبال المواطنين المسيحيين المهجرين من مناطق العراق الأخرى، فيما ناشدت حكومة الإقليم البلدان المهتمة دعمها في تأمين مستلزمات حياة هذه العائلات.

يعملون بمعدل ٣٥ ساعة في الأسبوع

٢٨٪ من العراقيين يعانون "البطالة الناقصة"

متابعة/ المدى

أعلن المتحدث الإعلامي باسم وزارة التخطيط الأرباعاء أن ٢٨٪ من العراقيين يعانون من البطالة الناقصة حسب آخر إحصائياتها.

وقال عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للإنباء أن "٢٨٪ من العراقيين يعانون من البطالة الناقصة والتي تعني أنهم يعملون اقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع وبشكل منقطع".

وأعلنت الأمم المتحدة (اليونامي) في تقرير رسمي لها أن أعداد البطالة في العراق وصل إلى أربعة ملايين عاطل عن العمل وان جزءا كبيرا من موظفي الدولة يعانون من البطالة المقنعة.

وأضاف الهنداوي أن "هذه الإحصائية معتمدة لدى المنظمة الدولية للعمل وهي بحاجة إلى وضع إستراتيجية من قبل الدولة لمكافحة البطالة عبر توفير آليات عمل متطورة خاصة في القطاع الخاص كون المرحلة المقبلة ستشهد تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية والاقتصادية في البلاد".

وأضاف أن "العراق يعاني بشكل عام من ٤٣٪ من البطالة توزع منها ٢٨على البطالة الناقصة فيما تبقى ١٥٪ للبطالة الصرفة أي للذين لا يجدون عملا إطلاقاً على الرغم من كونهم قادرين على العمل".

وأظهرت نتائج مسح أجرته مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، أن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ عاماً فأكثر يبلغ ٢٨,١٪ لكلا الجنسين.

وتابع أن "الوزارة لا تعد موظفي الدولة وأصحاب الدرجات الخاصة فيها ضمن قائمة الدراسات بشأن ملاحظة البطالة المقنعة في عمل الموظفين".

وأعلنت وزارة التخطيط العراقية في الثاني من الشهر الجاري أن مجلس الخدمة لن يقلص وقت البدء بمهام عمله، البطالة في العراق، وإنما سيقوم بتنظيم عملية التوظيف في البلاد.

ويشير المسح إلى أن معدل البطالة للذكور بلغ ٣٠,٢٪ في مقابل ١٦٪ للنساء، وبحسب تقرير عن نتائج مسح التشغيل والبطالة بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية ٣٠٪ في مقابل ٢٥,٤٪ في المناطق الريفية.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، قال الاثنين، إن العام الحالي سيشهد تفعيل إستراتيجية التخفيف عن الفقر والتي تهدف إلى تخفيف نسبة الفقر إلى ١٦٪ في ٢٠١٤.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم جهاز الإحصاء أن "إستراتيجية التخفيف عن الفقر ستفعل خلال العام الحالي"، مشيرا إلى أن "الخطوات العلمية لإستراتيجية الفقر تم تضمينها ضمن الخطة الخمسية لسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، وكذلك ربطها مع الموازنة العامة للعامين ٢٠١٠-٢٠١١، إذ أن الإستراتيجية أطلق العمل بها بداية عام ٢٠١٠".

وأضاف الهنداوي "ستنفذ جميع الخطط والبرامج لهذه الستراتيجية على وفق التوقيتات الزمنية التي وضعت لتنفيذها على مدى السنوات المقبلة وصولا إلى ٢٠١٤"، مبينا "أن كل سنة من هذه السنين لها نسب معينة من الانجاز في الخطة، لكي تنخفض نسبة الفقر من ٢٣٪ إلى ١٦٪ بحلول ٢٠١٤".

وتشكلت اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر في ضوء اتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التخطيط والبنك الدولي عام ٢٠٠٧، وضمت عددا من عضوات مجلس النواب وممثلي الوزارات والجامعات وحكومة إقليم كردستان، لتوفير قاعدة بيانات ومؤشرات إحصائية بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق.

السفير الكويتي يقول إن بلاده أول حاضري قمة بغداد

علي المؤمن: الديون الكويتية تحتاج إلى مزيد من النقاش

متابعة/ المدى

أكد السفير الكويتي في العراق، أمس الأول، أن مسألة الديون بين الكويت والعراق تحتاج إلى كثير من المناقشة وتفهم المواقف، مشيرا إلى أن بعض الديون قديمة، فيما كشف عن وعد من أمير الكويت بان يكون أول الحاضرين في مؤتمر القمة ببغداد.

وقال على المؤمن للسومرية نيوز، على هامش حفل أقيم في السفارة الكويتية بمناسبة عيد استقلال دولة الكويت أن "القيادتين العراقية والكويتية متفهمتين لقضية الديون التي تكررت كثيرا، حيث إن بعضها قديم وبعضها حديث تم ربط جزء منها بفترة النظام العراقي السابق".

وأضاف المؤمن "على الرغم من ذلك فهي تحتاج إلى كثير من المناقشة وتفهم المواقف، فضلا عن الظروف المحيطة بهذه القضية"، معتبرا أن "الملفات العالقة مواضيع تحتاج إلى آلية للتنسيق والتنفيذ".

وكان مجلس الأمن الدولي قد قرر في ١٥ كانون الأول الماضي، إلغاء غالبية العقوبات التي صدرت بحق العراق عقب غزو النظام السابق الكويت في العام ١٩٩١، كما رحب المجلس بما اسماه التقدم الذي يتم إحرازه في العراق.

وأضاف السفير الكويتي أن أمير دولته جابر الصباح "أعطى وعدا للقيادة العراقية بان يكون أول الحاضرين في مؤتمر القمة ببغداد"، متأملا بأن "يكون للقمة مردودا طيبا على كل العرب".

من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الخارجية تشكيل لجنة وزارية عليا لمعالجة جميع الملفات والقضايا العالقة بين العراق والكويت، فيما أكدت الحصول على ضمانات من جميع الدول العربية للمشاركة في القمة العربية المقرر عقدها في بغداد.

وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري على هامش حفل أقيم في السفارة الكويتية بمناسبة عيد استقلال دولة الكويت إن "هناك عددا من القضايا مازالت عالقة بين العراق والكويت"، مبينا أن "أبرز تلك القضايا قرار مجلس الأمن ٨٣٣ و ترسيم العلامات الحدودية والتعويضات، فضلا عن قضايا المفقودين الكويتيين إعادة الأرشيف الكويتي".

وأضاف زيباري أن "العراق أتفق مع دولة الكويت على كثير من المواضيع ووضعها ضمن أولويات الحكومة الجديدة"، مشيرا إلى أن "أهم تلك المواضيع العمل على تشكيل لجنة وزارية عليا لمعالجة كل الملفات والقضايا العالقة بين الدولتين الجارتين".

وأوضح وزير الخارجية أن "العلاقات بين العراق والكويت قائمة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة"، معربا "عن سعادته لرفع علم الكويت في سماء بغداد بعد عقود من الزمن".

وكان رئيس الوزراء الكويتي ناصر الأحمد الصباح قد زار العراق في ١٢ من الشهر الجاري وأعلن خلال كلمة تلاها في مجلس النواب العراقي عن دعم حكومته الحكومة العراقية، داعيا العراقيين إلى التواصل مع الكويت والعمل سوية.

وبصدد القمة العربية المقرر عقدها نهاية آذار الماضي في بغداد، ذكر زيباري أن "العراق حصل على ضمانات من جميع الدول العربية بالمشاركة في القمة العربية".

وكان رئيس الجمهورية جلال طلباني، قد ذكر في تشرين الثاني الماضي في لقاء مع جريد الاتحاد العراقية، أن العراق وافق على الاعتراف بالحدود الدولية للكويت، وان الجانب الكويتي بدوره أكد موافقته على هذا الأمر، وعلى خروج العراق من البند السابع، في حال كتب العراق رسالة إلى مجلس الأمن يؤكد فيها اعترافه بالحدود الكويتية-العراقية.